مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN 2170-0370/E-ISSN 8127-2710
المجلد 14،العدد01 – 2023 / ص ص:317- 327

النظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي

Interpreted theories of regional planning

سهام بشير*
جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، sihembechir@yahoo.com

تاريخ الاستلام : 2022/04/20 ؛ تاريخ القبول : 2022/12/29 ؛ تاريخ النشر: 2023/01/31

الملخص

سنحاول في هذا العمل التطرق إلى النظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي، من خلال التعرض أولا إلى مفهوم التخطيط الإقليمي، ثم التطرق إلى أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة للتخطيط الإقليمي، لنخلص في الأخير إلى النظريات الحديثة المفسرة للتخطيط الإقليمي، والتي تتمثل في نظريتي المجموعة) التوجه الحديث لقطب النمو)، والأقاليم التنافسية

الكلمات المفتاحية: النظريات، التفسير، التخطيط الإقليمي، نظريات التخطيط الإقليمي

Abstract

Research In this work, we will try to address the interpreted theories of regional planning, first by experiencing the concept of regional planning, then by addressing the most important classical theories of regional planning, and finally, by drawing upon the modern theories of regional planning, which are the two group theories (the modern orientation of the growth pole), and competitive regions.

Keywords: theories, interpretation, regional planning, regional planning Theories.

* سهام بشير

مقدمة:

أخذت مسألة التخطيط الاقليمي حيزا واسعا من اهتمامات الباحثين والاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى في تدعيم النمو المتوازن بين الأقاليم والتخلص من ظاهرة الاختلال الإقليمي، كما يعتبر التخطيط الإقليمي أداة هامة لتنمية وتطوير إقليم ما، من خلال قيامه بدور فاعل في تحقيق علاقة تفاعلية بين عناصر هذا الإقليم بما يسهم في النهاية بالارتقاء بمستوى الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وبيئيا.

كما ازدادت أهمية التخطيط الإقليمي بعد أن أظهرت المؤشرات الاقتصادية وجود تفاوت واضح بين المدن في العديد من البلدان، وكذلك عدم توازن جهود التنمية على المستوى المكاني بسبب عدم مراعاة خصوصيات كل مدينة أو منطقة ونتيجة لغياب التخطيط الإقليمي، مما يؤدي إلى إحداث ثغرات كثيرة تتمثل في عدم التوازن بين عملية التطور الاجتماعي للبلد، كالفروق الكبيرة بين تطور المدينة الريف، وتزايد النزوح الريفي وتزايد الهجرة أيضاً إلى خارج البلد.

وإذا كانت النماذج التنموية تنبثق من مخرجات النظام التنموي، فإن نظريات التخطيط الإقليمي تشكل أساس التخطيط التنموي الذي يترجم إلى خطط إنمائية تتضمن أساليب التنفيذ العملي لمشاريع التنمية الإقليمية، لذا فإن متابعتها بالدرس والتحليل والتفسير يعد من أكثر الجوانب التي تساعد المخططين في وضع برامج التخطيط والتنمية التي نواءم بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقليم الحضري.

وتبعا لذلك، سنحاول في هذا العمل التطرق إلى النظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي، من خلال التعرض أولا إلى مفهوم التخطيط الإقليمي، ثم التطرق إلى أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة للتخطيط الإقليمي، لنخلص في الأخير إلى النظريات الحديثة المفسرة للتخطيط الإقليمي، والتي تتمثل في نظريتي المجموعة (التوجه الحديث لقطب النمو)، والأقاليم التنافسية.

1.I- حول مفهوم التخطيط الإقليمي :

يشير مفهوم التخطيط الإقليمي إلى دراسة الظروف والموارد الطبيعية والبشرية وتقييمها في كل وحدة مكانية، لتحديد الطريقة المثلى لاستثمارها، والتنظيم المكاني الأمثل لاقتصادها من خلال الاختيار الأفضل والتوزيع الأنسب للمؤسسات بشكل يتلاءم وخصائص المكان ومقوماته وموارده من جهة، وتلبية الاحتياجات الإنتاجية والخدمية للمجتمع من جهة ثانية، وتحقيق أكبر فعالية اقتصادية واجتماعية ممكنة من جهة ثالثة، مع الأخذ بالحسبان صيانة البيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث والتدهور (الخليل، 2014، الصفحات 767-768).

كما يهدف التخطيط الإقليمي في نهاية المطاف الى إحداث أو تفعيل التنمية في المكان بأفق مستقبلية، لذا فإن البرامج والخطط تتضمن أمور عدة منها إحداث التنمية المكانية واستدامتها مع التأكيد على حالة التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات القطاعية للحد من ظواهر التركز السكاني في بعض المراكز الحضرية دون غيرها والحد من التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. إذ أن خطة التنمية الإقليمية تتركز على ضرورة تحريك العمال الى السكان في مناطق تواجدهم وليس العكس (حسون وعبد الأمير عباس الحيالي، 2015، الصفحة 314).

وبتعبير آخر، يرتبط التخطيط الإقليمي بالتنمية المكانية من خلال التخطيط الرشيد للفضاء الإقليمي بصورة أكثر عقلانية بغية تحقيق التكامل الإقليمي.

ويتعلق التخطيط الإقليمي بتنظيم الأنشطة والمرافق في الفضاء على نطاق أكبر من مجتمع واحد أو في حالة السوق المشتركة التي يكون فيها عدد من الدول متكتلة اقتصاديا، وفي التخطيط الإقليمي يجب أن نتعامل مع مجموعة متنوعة من المناطق التي تشكل نظماً فرعية أكبر ، ويركز هذا التخطيط على توضيح الأهداف وعلى تصميم وسائل للتأثير على السلوك (ولا سيما القرارات المتعلقة بالموقع) من أجل زيادة احتمالات التنمية في الاتجاهات المرغوبة في مناطق متجانسة مختارة (Burns & John Friedmann, 1985, P 205)

كما يعرف التخطيط الإقليمي على أنه الصلة بين التخطيط الوطني، وتخطيط التنمية المحلية ويتعلق التخطيط الإقليمي بعملية صياغة الأهداف الاجتماعية في الفضاء الحضري.، بمعنى أن لديها أكثر من توفير وظيفة إيجابية في المجتمع والاقتصاد إذا لم تكن مرتبطة اجتماعيا واقتصاديا، ويجب مراعاة التخطيط في نطاق النظام الوطني، كما يجب أن يكون التخطيط الإنمائي وأهدافه في مجال التنمية بالتوازي مع الأهداف الإنمائية الوطنية، كما أن الشاغل الرئيسي للتخطيط الإقليمي هو حل مشكلات المجالات الحضرية وإدراجها في خطط التنمية الوطنية الشاملة(Tosun & C L Jenkins , 1996 , P 520)

كما يشمل مفهوم التخطيط الإقليمي مجموعة كاملة من الأنشطة الاجتماعية تهدف إلى توقع وتمثيل وتنظيم تطوير حضري أو إقليمي لمنطقة ما، وهو بذلك يوضح الأنشطة الفكرية للدراسة والمرتقبة، والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتنبؤ بمزيد من الأنشطة الملموسة مثل برمجة الهياكل الأساسية، حجز وتنظيم استخدام الأراضي. إن التخطيط الإقليمي يعمل على مستويات مختلفة: بيئية واقتصادية ومكانية وكلما صغر حجم المنطقة التي يجري تناولها، كان التخطيط أكثر دقة(Pinson, 2007 , p 1005)

وبناء على ما سبق، يمكننا أن نعرف التخطيط الإقليمي إجرائيا على أنه أسلوب علمي لحل مشكلات الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وبيئيا، من خلال معرفة إمكانيات الإقليم وموارده واستغلاله خلال فترة زمنية

معينة لتحقيق أهداف محددة من شأنها النهوض بهذا الإقليم لتحقيق تنمية مكانية تواءم بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما

يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة.

II- النظريات الكلاسيكية للتخطيط الإقليمي

1.II نظرية الموقع الصناعي

تاريخيا تبلورت نظرية الموقع الصناعي في ظل النظام الرأسمالي الصناعي، الذي يلعب فيه الدافع - للحصول على أكبر قدر من الربح، وبأقل التكاليف الممكنة - الدور الأساسي لمختلف الأنشطة الاقتصادية ومن بينها النشاط الصناعي، حيث حاول أصحابها جاهدين اختيار أفضل المواقع الجغرافية لإقامة مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للدولة، واضعين في الاعتبار ضرورة تحقيق ما يصو إليه أصحاب الأموال والصناعيين من الحصول على أكبر ربح ممكن، ونتيجة لاتباع سياسة إقامة الصناعات في المواقع التي تحقق أكبر قدر من الربح امتاز التوزيع الجغرافي للصناعات في الأقطار الصناعية الرأسمالية بعدم الانتظام ، حيث نمت الصناعة وازدهرت في بعض الأقاليم بشكل كثيف، في حين نجد أن أقاليم مجاورة لها تعاني من التخلف الصناعي ، على الرغم من توفر العوامل المشجعة على قيام وازدهار النشاط الصناعي (جهان، 2018، الصفحة 330).

وعموما يعتبر (Weber Alfred) الرائد الأول للفكر الرأسمالي في دراسات الموقع الصناعي حيث تعتبر نظريته أساس المدرسة التقليدية في التوطن، حيث بنى نظريته على فرضية مؤداها أن المستثمر يختار موقع الصناعة في الأماكن التي تكون فيها تكاليف الإنتاج في حدها الأدنى، وقد ركز على ثلاث عوامل رئيسية وهي -: تكاليف النقل، وتكاليف الأيدي العاملة، والتجمعات (Agglomeration) وقد ربط (Weber) تكاليف النقل بمعامل المسافة وبوزن المواد المنقولة، وتوصل في النهاية إلى إن الموقع الأمثل يكون في النقطة التي تكون فيها المسافة بين مناطق توفر المواد الخام ومناطق تصنيعها في حدها الأدنى (الكريم،2013، الصفحات 102- 103).

وبالمجمل يمكن التأكيد على الفروض الأساسية لهذه النظرية كالآتي:

- الأساس الجغرافي للموارد، وهذا يعني أن الوقود والمواد الأولية موجودة في بعض المناطق فقط.

- وجود حالة من لمنافسة الكاملة، بمعنى كل منتج لديه سوق غير محدد مع عدم الإمكانية في أن يحقق ميزات احتكارية للمشروع نتيجة لاختياره لموقع معين.

- يتصف عنصر العمل بأنه غير قادر على الحركة والتنقل.

- النشاط القائد هو النشاط الذي ينمو أسرع من باقي الصناعات، وله خصائص كالقدرة على توليد نمو مستمر في أنشطة مرتبطة به وفي المجال المحيط (العطا، عمرو شحاتة إبراهيم، وإيمان سيد محمد فرحات،2019، الصفحة 107).

وعلى الرغم من تأكيد هذه النظرية أهمية التباين المكاني بين الأقاليم وأثره في تحديد مدى قدرة المكان بإمداد الصناعة بمتطلباتها الأساسية، وكذا معرفة الأسباب التي تساعد على قيام صناعة في إقليم ما دون آخر، وهو ما يمكن الاسترشاد بها مستقبلا في عملية التخطيط الإقليمي، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات لأنها أهملت دور الهجرة في عملية التوطين على اعتبار أن اليد العاملة تنتقل من الأماكن التي ذات الأجور المنخفضة إلى مناطق أخرى أجورها عالية، كما اعتبرت أن تكلفة النقل هي العامل الحاسم في تفسير التوطن الصناعي إلا أنه يتأثر بعوامل أخرى.

II. 2 نظرية الأنماط الزراعية

تفسر نظرية الأنماط الزراعية لفون ثونن أنماط استخدام الأراضي الزراعية التي تنمو وتتطور حول المدن او المراكز الحضرية نتيجة تأثيرها على الرقعة الجغرافية المحيطة بها، و تعد النظرية أول محاولة أعطت البعد المكاني أهمية كبيرة في دراسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كان ذلك على مستوى التوزيع الجغرافي لهذه النشاطات أو تنظيم المكان الجغرافي بناء على أسس اقتصادية وجغرافية مثل موقع السوق وعامل المسافة وتكلفة النقل، وقد عدها البعض من النظريات التي عملت على تطوير التخطيط الإقليمي (وهدان، 2013، الصفحة 35).

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن فون ثونن قدم عدة افتراضات لتحقيق نظريته على النحو الآتي:

1.افترض أن هناك دولة ذات شكل دائري ومعزولة عن العالم تتوسطها مدينة تقع وسط أراضيها الزراعية.

2. تعتبر المدينة السوق الوحيد لتصريف فائض الإنتاج الزراعي للمنطقة وفى المدينة يتبادل الفلاح والتاجر السلع الزراعية .

3.افترض تجانس الخصائص الطبيعية والبشرية للمنطقة الزراعية المحيطة بالمدينة وملائمتها للإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني) في العروض المعتدلة

4. يسكن المنطقة مزارعون عقلانيون يرغبون في الحصول على أقصى قدر ممكن من الأرباح، ويمتلكون من الخبرة التي تؤهلهم لتعديل وتطوير الأنماط الزراعية تبعا لمتطلبات السوق.

5. افتراض وجود وسيلة وحيدة للنقل العربات التي تجرها الخيول.

6. يختلف دور الموقع الجغرافي والمسافة بين السوق من جهة، وبين كل مزرعة وأخرى من جهة أخرى مع تحمل المزارع تكاليف النقل لذا افترض تناسب تكلفة نقل المحاصيل مع المسافة التي تقطعها (عثمان، 2011، الصفحة 289).

II. 3 نظرية أقطاب النمو

تعود بوادر هذه النظرية إلى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (François Perroux) عندما أدخل مفهوم الحيز الاقتصادي في التحليل الاقتصادي عام 1950مستندا على تحليل البنية المكانية للاقتصاد الفرنسي ومستفيدا من النظريات الاقتصادية الألمانية، وخاصة فيما يتعلق بالوفورات الاقتصادية والمواقع الصناعية مركزا في ذلك، على الحيز الاقتصادي المجرد (Abstract Economic Space) في محاولة لتجاوز الأبعاد الجغرافية المعتمدة عند كل من (A.Lôsch). (W.Christaller) وهو في ذلك تناول العلاقات الوظيفية بين الفعاليات الاقتصادية، وبالذات الصناعية منها، حيث يرى أن النمو يحدث وينطلق من صناعة قائدة وينتشر بعدها إلى المنشآت الصناعية الأخرى، وإن مجمل عملية التنمية تحدث ضمن هذا الحيز الاقتصادي (الكناني، 2008، ص 283).

والفكرة الرئيسية لنظرية أقطاب النمو هي أن التنمية الاقتصادية ليست مرتبطة بكامل المنطقة، ولكن بدلا من ذلك يحدث حول قطب معين، هذا القطب يتميز في كثير من الأحيان بصناعة رئيسية تتطور حولها الصناعات المترابطة ولا سيما من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة، ويعني التوسع في هذه الصناعة الرئيسية ضمنا التوسع في الإنتاج والعمالة والاستثمارات ذات الصلة، فضلا عن التكنولوجيات الجديدة والقطاعات الصناعية الجديدة (Gavrilă-Paven & Ioan Bele, 2017 , P 210)

II. 4 نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان

دعا الاقتصادي الفرنسي " ألبرت هيرشمان" إلى استراتيجية النمو غير المتوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة، ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه الدول الأقل نموا، ويرى " هيرشمان" أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، وكل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل (صالح، 2002، ص 39).

إذ يرى هيرشمان أن النمو غير المتوازن هو أفضل وسيلة للنمو الاقتصادي في الدول النامية ، فلا بُدّ أن تتركز الدفعة القوية (الحد الأدنى من الاستثمارات اللازمة لتحريك عملية التنمية الاقتصادية) في قطاعات أو أنشطة استراتيجية معينة ذات دور فعال في تحفيز استثمارات أخرى مكمله لبعضها البعض بدلا من تشتيتها على جبهات متعددة ، ويبين هيرشمان أن هذه الاستراتيجية أكثر واقعية في التغلب على العجز في اتخاذ قرارات الاستثمار

التي تفتقر اليها البلدان النامية، وأن مهمة السياسة الانمائية في البلدان النامية من الضروري أن تبقي على الضغوط وعدم التناسب واختلال التوازن حتى يستمر الاقتصاد الوطني في التقدم، كما بين هيرشمان أنه عندما تبدا المشاريع الجديدة فأنها تستفيد من الوفورات الخارجية للمشاريع السابقة، مما تحقق وفورات خارجية جديدة تشجع على قيام مشاريع جديدة تستفيد منها (دهش و إسراء حسن سيلان الغراوي، 2020، ص 81).

II. 5 نظرية الأساس الاقتصادي

ظهر مفهوم الأساس الاقتصادي في الثلاثينات من القرن الماضي على يد مخططي المدن أمثال روبرت هيك وهانس بيلي منفلد وفريدرك ألمستيد وهومر هويت وجانس هيرس، الذين أكدوا من خلال دراساتهم على رفع هذا المفهوم إلى مستوى النظرية العلمية، ويستخدم مفهوم الأساس الاقتصادي عند إجراء الدراسات العلمية لأكثر من تخصص، لذا فقد بدا من الشائع استخدامه في تخصص التخطيط الحضري والإقليمي لأنه يحظى بأهمية كبيرة في مجال تخطيط المدن فمن خلاله يتم التعرف على نشاطات الإقليم أو المدينة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تخطيط استعمالات الأرض في الإقليم أو المدينة، وعليه فإن مفهوم الأساس الاقتصادي يعد إحدى الأدوات التخطيطية المهمة لصنع القرار والتنبؤ الاقتصادي حيث يعمل المخططون بواسطته على تقدير نمو سكان الأقاليم أو المدن فضلا عن تقدير متطلبات استعمالات الأرض الحضرية في المستقبل وحجم الخدمات التي يحتاجها سكان الإقليم أو المدينة (الراشد، 2018، ص 55).

في هذا السياق، تذهب نظرية الأساس الاقتصادي في تفسير عملية النمو الاقتصادي للمدن والأقاليم على ضوء حركة التجارة الخارجية، وتستند في ذلك على آلية التنمية ضمن المنظور المكاني معتمدة على بعض الافتراضات المستمدة من اتجاهات التجارة الإقليمية التي خلاصتها إن التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي دالة لحجم الصادرات في الإقليم، وبالتالي فإن النمو الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم يترتب على أساس أن زيادة حجم الصادرات الناتجة عن القطاع الاقتصادي الأساسي سوف تؤدي إلى زيادة عوائد الإقليم والمدينة، وبالتالي زيادة عوائد الإنتاج من رواتب وأجور وصافي العمليات التجارية والإيجار والفوائد وغيرها، والتي تنعكس جميعها على مستوى النشاط الاقتصادي في الإقليم والعكس صحيح (رمان، 2005، ص 192).

لا شك أن دراسة الأساس الاقتصادي للمدينة يعتبر ذا أهمية بالغة لاسيما في مجال سياسة التنمية المكانية لما لها من علاقة مباشرة في التعرف على نوع العلاقة الاقتصادية للمدينة مع الأقاليم المجاورة لها عن فضلا عن أهميتها في تحديد الآفاق المستقبلية لتطور المراكز الحضرية. وعليه بمكن اعتماد نتائج المفهوم في وضع خطة إقليمية متوازنة في توزيع الاستمارات، ومواجهة بعض المشكلات التي تعاني منها المدن، مثل البطالة وسد حاجة المواطن، وغيرها من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يمثل المفهوم طريقة جديدة بمكن بواسطتها قياس الدور الذي تقوم به الأنشطة على اختلاف أصنافها بصورة منفردة في حياة المدينة الاقتصادية (المولى و عمر ذاكر حمود خميس الهيتي، 2014، ص ص 532- 533).

III. النظريات الحديثة للتخطيط الإقليمي

III. 1 نظرية المجموعة (التوجه الحديث لقطب النمو)

ظهر توجه حديث في نظريات التخطيط الإقليمي يدعى المجموعات، ويعتمد التأييد المعاصر للمجموعات كدوافع للنمو والابداع في بعض عناصر أقطاب النمو وهي نظريات الأماكن المركزية الصناعية وخصوصاً في الأنظمة الاقتصادية الكتلية، حيث تعرف المجموعة بأنها من الصناعات المرتبطة بعلاقات عمودية -المشتري والموزع-أو أفقية- الزبائن والتقنيات الحديثة والقنوات-ويمكن تمييز المجموعات بأهمية واحد من قطاعاتها أو أكثر (السقا، لميس حربلي، وحلا ملندي، 2018، ص 25).

وكمثال على ذلك شكل الظهور السريع لاقتصاد التقنيات الحديثة الذي حصل مؤخراً في مشروع استثمار مقاطعة أوكسفورد في المملكة المتحدة مثالاً عن مجموعة نشاطات متعددة القطاعات متركز مكانياً تتضمن : خدمات عالية التقنية مثل خدمات الحاسب الآلي، وتصنيع التقنية الحديثة مثل التكنولوجيا الاحيائية وصناعة المحركات والهندسة الطبية .كما شجع النجاح الاقتصادي لبعض الأماكن كأوكسفورد وسيليكون فين في مقاطعة كامبردج في المملكة المتحدة عدداً من المحاولات لاستخدام توجه المجموعات عند تطبيق التخطيط الإقليمي (السقا، لميس حربلي، و حلا ملندي، 2018، ص 25).

وفي الممارسة الحديثة للتنمية الاقتصادية المكانية، يجري تنفيذ أفكار نظرية أقطاب النمو في نظام المجموعات مثل المناطق الاقتصادية الحرة، والمجمعات التكنولوجية، والمجمعات الصناعية، وغيرها، ولذلك يمكن الاستنتاج بأن النهج المختلف للتنفيذ العملي لنموذج أساسي واحد للتنمية الاقتصادية المحلية هي التي يمكن أن يمثلها مفهوم "قطب النمو." بنظام المجموعات (KOMAROVSKIY & Viktor BONDARUK, 2013 , P 33)

III. 2 نظرية الأقاليم التنافسية

لقد أصبح مفهوم القدرة التنافسية مؤثراً للغاية في السنوات الأخيرة، ويمثل اليوم خطاباً سياسياً مهيمناً بين المهتمين بتنمية الاقتصادات على كامل النطاق الإقليمي، وخلال السنوات 20 الماضية، اكتسبت نظرية الأقاليم التنافسية مركزاً مهيمناً سريعاً في الخطاب السياسي حول التنمية الاقتصادية، فأصبحت دعامة للمناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بحلول منتصف التسعينات.

في هذا السياق، تعني المنافسة بين الأقاليم (الولايات ، المناطق ، المدن) الجهد الذي تبذله المناطق أو الولايات من أجل "إنتاج السلع" والخدمات التي تستوفي اختبار أوسع نطاقا على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي، مع زيادة الدخل الحقيقي في الوقت نفسه، وتحسين نوعية حياة المواطنين وتعزيز التنمية بطريقة مستدامة وفيما يتعلق بإدارة الحكم ، فإن المنافسة الإقليمية هي: العملية التي تسعى من خلالها الجماعات

المحلية التي تعمل باسم الاقتصاد الإقليمي، إلى الترويج لها كموقع للأنشطة الاقتصادية (KAPITSINIS, METAXAS, Theodore, & DUQUENNE, Marie Noelle, 2013, PP 58- 59)

وأدخل مايكل بورتر المفهوم في عهد جديد، وهو "المنافسة الإقليمية الجديدة" في عام 1990. وقد ساوى بين المنافسة الإقليمية (الوطنية في المقام الأول) والإنتاجية وادعى بورتر أن المناطق تتنافس على تقديم أفضل ما يمكن (ظروف العمل لقطاع الأعمال) وبالإضافة إلى ذلك، يشدد على التكتلات (التي تمثل مزيجاً من المنافسة والتعاون) والتكتلات التابعة لها أثر إيجابي على الميزة التنافسية للمواقع بشأن "الجودة" (القدرة على تحقيق جودة المنتجات والمحافظة عليها) والبعد "الابتكاري" (القدرة على الابتكار)، فالمنافسة تستوفي شروط خارجة عن نطاق الشركة(KAPITSINIS, METAXAS, Theodore, & DUQUENNE, Marie Noelle, 2013, P58)

ووفقا للباحث مايكل بورتر، هناك أربعة محددات رئيسية تشكل أساسا إقليميا المزايا أو البيئة التنافسية ، التي تهيئها كل منطقة وتحافظ عليها

1-عوامل الإنتاج: تحدد وضع المنطقة بالنسبة لعوامل الإنتاج مثل: القوى العاملة المؤهلة والهياكل الأساسية، وهو أمر ضروري لمواجهة قوى المنافسة في البلدان النامية.

2-ترتبط عوامل الطلب في السوق الإقليمية بمنتجات وخدمات قطاع معين.

3-الصناعات ذات الصلة والداعمة: القطاعات التنافسية (المؤسسات) في سوق عالمي ووجود والموردين أو الصناعات ذات الصلة في المنطقة.

4-الاستراتيجية والهيكل والمنافسة: الظروف الإقليمية لظهور أصحاب المصلحة والمنظمات والإدارة، فضلا عن المنافسة الداخلية(Zeibote, Tatjana Volkova, & Kiril Todorov, 2019 , P38)

خاتمة:

بناء على المعطيات المعرفية السابقة، تبين أن هناك اختلافا في المنطلقات الفكرية للنظريات المفسرة للتخطيط الإقليمي، فبعضها أكد على أهمية البعد المكاني والاقتصادي (كنظرية أقطاب النمو)، وبعضها ركز على الجانب الاجتماعي والاقتصادي (كنظرية النمو غير المتوازن)، أما نمو الأقاليم وازدهارها اقتصاديا بناء على عوامل جغرافية كعامل المسافة وسعر السوق (نظرية الأنماط الزراعية) ، ثم جاء بعضها ليفسر أهمية الموقع الصناعي في الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح (نظرية الموقع الصناعي)، بينما النظريات الحديثة أخذت منحا جديدا بتركيزها على المسافة الاقتصادية مثلا للإقليم، فالإقليم قادر على المنافسة عندما يكون قادرا على اجتذاب واستقطاب الأنشطة الاقتصادية التي تحافظ بدورها على مستويات المعيشة واستقرار السكان، كما أكدت نظرية المجموعة على أهمية المناطق الاقتصادية الحرة في الاتصال مع الخارج وتجنب عزلة الإقليم من خلال الاهتمام بمنافذ الإقليم البرية والبحرية والجوية.

المراجع:

1. أديب الخليل. (2014). تكامل التخطيط القطاعي والتخطيط الإقليمي ودوره في تشكيل منظومة اقتصادية متكاملة في المنطقة الإدارية "مثال: منطقة نهر البارد في إقليم الغاب". مجلة جامعة دمشق، المجلد 30(العدد 3-4).
2. أسامة إسماعيل عثمان. (2011). الإمكانات التخطيطية المتاحة لتطبيق نظرية الموقع الزراعي على محافظة البصرة دراسة في التخطيط الإقليمي. مجلة آداب البصرة (العدد 55).
3. أُسامة إسماعيل عثمان الراشد. (2018). التخطيط والتنمية. كلية الآداب، قسم الجغرافية، المرحلة الرابعة، العراق: جامعة البصرة.
4. حسن عبد القادر صالح. (2002). التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي. عمان: دار وائل للنشر.
5. خالد طه عبد الكريم. (2013). الأسس العلمية لتوطين المشاريع الصناعية. مجلة ديالى للبحوث الانسانية (العدد 57).
6. سارة عبد الله حسون، وعبدالأمير عباس الحيالي. (2015). التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في ريف قضاء خانقين. جملة ديالى (العدد 67).
7. طارق عبد اللطيف أو العطا، عمرو شحاتة إبراهيم، وإيمان سيد محمد فرحات. (2019). العوامل الحاكمة لتوطن الصناعات الإلكترونية ومدى توافقها مع نظريات التوطن الصناعي. مجلة جمعية المهندسين المصرية، المجلد 58 (العدد 3).
8. غادة يوسف عبد الرازق وهدان. (2013). اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا. كلية الدراسات العليا، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
9. فاضل جواد دهش، وإسراء حسن سيلان الغراوي. (2020). دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009-2017). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 12(العدد 35).
10. كامل كاظم بشير الكناني. (2008). دارسات في نظرية الموقع الصناعي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
11. مشعل فيصل غضيب المولى، وعمر ذاكر حمود خميس الهيتي. (2014). واقع الأساس الاقتصادي لمدينة هيت لعام 2013. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية (العدد 1).
12. مصطفى جهان. (2018). نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصناعة. مجلة البحوث الأكاديمية (العدد 3).
13. ممدوح عبد الله أبو رمان. (2005). نظرية الأساس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على محافظة البلقاء). مجلة كلية الآداب (العدد 68).
14. هبة السقا، لميس حربلي، وحلا ملندي. (2018). دراسة تحليلية في نظريات التخطيط الإقليمي. مجلة جامعة أم القرى للهندسة والعمارة، مجلد 9(العدد 1).
15. Burns, L. S., & John Friedmann. (1985). Key Features of Regional Planning. Dans H. S. Perloff, et al, L. S. Burns, & John Friedmann (Éds.), The Art of Planning. Boston: Springer.
16. Gavrilă-Paven, I., & Ioan Bele. (2017). Developing a growth pole: theory and reality. Dans Sebastian Skolik, et al, M. Daróczi, Elżbieta Robak, & Sergey Vinogradov (Éds.), Management, organizations and society. Budapest: Agroinform Publishing House.
17. KAPITSINIS, N., METAXAS, Theodore, & DUQUENNE, Marie Noelle. (2013). EXPLORING THE COHERENCE AND THE MEANING OF TERRITORIAL COMPETITION: DO NATIONAL

STATES BEHAVE IN THE SAME WAY AS FIRMS IN CASE OF DEFAULT? THE CASES OF GREECE AND DUBAI. Applied Econometrics and International Development, Vol. 13(Number 3).
18. KOMAROVSKIY, V., & Viktor BONDARUK. (2013). THE ROLE OF THE CONCEPT OF "GROWTH POLES" FOR REGIONAL DEVELOPMENT. Journal of Public Administration, Finance and Law(Issue 4).
19. Pinson, G. (2007). Urban and regional planning. Dans M. Bevir, et al, & M. Bevir (Éd.), Encyclopedia of Governance 2 volume. London: Sage Publications,.
20. Tosun, C., & C L Jenkins . (1996). Regional planning approaches to tourism development: the case of Turkey. Tourism Management, Vol. 17(No. 7).
21. Zeibote, Z., Tatjana Volkova, & Kiril Todorov. (2019). THE IMPACT OF GLOBALIZATION ON REGIONAL DEVELOPMENT AND COMPETITIVENESS: ASES OF SELECTED REGIONS. INSIGHTS INTO REGIONAL DEVELOPMENT, Volume 1 (Number 1).